وزير النفط يتفقد مشاريع الغاز في حمص

قدور: تعزيز الإنتاج النفطي عبر تأهيل الحفارات ووحدات التقطير

| الوطن

تفقد وزير النفط والثروة المعدنية فراس قدور في زيارة إلى محافظة حمص سير مشاريع الشركة السورية للغاز والأعمال التحضيرية للإقلاع بوحدة التقطير 100 في مصفاة حمص وعمليات إنهاء تأهيل وإصلاح حفارة تابعة للسورية للنفط ووضعها بالعمل.

وتابع الوزير قدور عملية إدخال الحفارة /زد جي 40/ في مرحلة التجريب على إحدى الآبار في حقول المنطقة الوسطى. وكانت الحفارة قد تعرضت للتخريب من قبل التنظيمات الإرهابية، وقامت الكوادر الوطنية للشركة السورية للنفط بالتعاون مع فريق من الخبراء الصينيين من الشركة المصنعة بعمليات التأهيل تمهيداً لوضعها في مواقع العمل.

والتقى وزير النفط المهندسين والفنيين والعاملين في موقع التأهيل وأثنى على جهودهم في انجاز هذا العمل الذي يدعم الاقتصاد الوطني من خلال الوفورات المتحققة.

بعد ذلك عقد الوزير قدور اجتماعاً في معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى مع الكوادر الفنية والإدارية في الشركة السورية للغاز، استعرض خلاله سير المشاريع الجارية والإجراءات المتخذة لإنجازها وفق البرامج الزمنية المحددة.

وفي مصفاة حمص، تفقد وزير النفط وحدة التقطير 21 واطلع على الأعمال التحضيرية الجارية للإقلاع بالوحدة. كما زار وحدة التقطير 100 واطلع على إنهاء أعمال الصيانة في الوحدة وتحضيرها للتشغيل خلال الفترة القادمة.

وأكد الوزير ضرورة إجراء الصيانات الدورية للوحدات الإنتاجية بما يسهم في ضمان استمرار الإنتاج وزيادة جودته، لافتاً إلى أهمية تشغيل الوحدة 19 لإنتاج الإسفلت لتأمين حاجة السوق.

حوض مائي يعوق مشروع سكن معرونة

الظاهر لـ«الوطن»: ندرس أسباب عدم التقدم للمزادات المعلن عنها خلال العام الجاري

| راما العلاف

اشتكى مكتتبون في مشروع ضاحية معرونة السكني بريف دمشق لـ«الوطن» من تأخر المؤسسة العامة للإسكان عن البدء بتنفيذ المشروع المتضمن 3500 مسكن وعدم تخصيصهم حتى الآن رغم مضي 5 سنوات على اكتتابهم والتزامهم بتسديد الأقساط الشهرية المترتبة عليهم.

مديرة المؤسسة العامة للإسكان راما الظاهر أوضحت في حديثها لـ«الوطن» أن المؤسسة تعمل على إنجاز مشروع معرونة إلا أنه كان بحاجة لبعض الدراسات المائية لكونه واقعاً على حوض مائي حيث جرى التعاقد مع الشركة العامة للدراسات الهندسية وانتهت الدراسة مؤخراً إذ تم وضع التوصيات اللازمة عند التشييد للحفاظ على الحوض المائي من دون إلحاق أي ضرر به والدراسة قيد الاستلام حالياً، ليتم وضع برنامج زمني لإنجاز أعمال البناء والتشييد في الموقع وفقاً لترتيب أولويات المشروعات السكنية لدى المؤسسة.

وأوضحت مدير عام المؤسسة أن التخصيص يتم بعد تحقق نسبة جهوزية معينة في المشروع وهو ما لم يتم حتى الآن، لذلك لم يتم تخصيص المكتتبين حتى تاريخه، لافتة إلى عدم وجود أي زيادة على الأقساط حتى تاريخه والمقدرة بـ20 ألف ليرة شهرياً.

وأشارت الظاهر إلى أن المؤسسة تعمل على تقييم المزادات المعلنة في الأرباع الثلاثة من العام الجاري ودراسة أسباب عدم التقدم لها وعدم نجاحها ليصار إلى الإعلان عنها مجدداً خلال الربع الأخير من العام الجاري أو تأجيلها للعام القادم، إضافة إلى دراسة جدوى طرح وحدات عقارية جديدة غير معلنة ضمن المزادات، ولفتت إلى استمرار العمل على إنجاز منصة المزادات ليتم إطلاقها خلال العام القادم.

يشار إلى أن المؤسسة العامة للإسكان كانت قد فتحت باب الاكتتاب على 12200 مسكن في مشروع الادخار السكني في محافظات ريف دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية والسويداء والقنيطرة ودرعا في شهر آذار عام 2019، وحددت المساكن بمساحة 40 و60 متراً مربعاً بتكلفة 7,5 ملايين ليرة، على أن يدفع المكتتب مبلغ تأمين بقيمة 500 ألف ليرة حتى 2019/5/16 ودفعة أولى بقيمة 1,8 مليون ليرة حينها، متضمناً مبلغ التأمين في حال فاز بالقرعة التي تجري عادة بعد التسجيل في حال تقدم مكتتبين أكثر من العدد المحدد من المؤسسة.

وتم توزيع المساكن على المحافظات حيث تضمن مشروع معرونة السكني بريف دمشق 3500 مسكن على محور المتحلق الشمالي و3500 في حلب بمنطقة الشيخ زيات في المدينة الصناعية وفي حمص 2000 مسكن غرب طريق دمشق– حمص و1000 مسكن في حماة بتوسع ضاحية الفيحاء و1000 مسكن في اللاذقية بمنطقة بشلما و500 مسكن في السويداء بمنطقة سليم و500 في القنيطرة بمنطقة العتم و200 مسكن في درعا بحي الأربعين.

المستثمرون يعودون إلى المناطق الحرة

زيتون لـ«الوطن»: ٦٩٤ مستثمراً يشغّلون ٥٦١٠ عمال

| هناء غانم

أكد مدير عام المؤسسة العامة للمناطق الحرة محمد زيتون أن المؤشرات الاقتصادية والخدمية للمؤسسة شهدت تحسناً واضحاً، كاشفاً أن الإيرادات ازدادت بنسبة تجاوزت ٣٨٤ بالمئة عن العام ٢٠٢٣.

وبالأرقام أفاد زيتون في حديثه لـ«الوطن» بأن قيمة الإيرادات الإجمالية للمؤسسة العامة للمناطق الحرة بلغت حتى بداية أيلول الفائت ١٧٨,٩٧٠ مليار ليرة محققة زيادة ملحوظة عن الفترة نفسها من العام ٢٠٢٣. مشيراً إلى أن عدد المستثمرين في المنطقة الحرة قد بلغ نحو ٦٩٤ مستثمراً، برأس المال المستثمر /٣٧١/ مليون دولار، وبلغ عدد العاملين في المنشآت المستثمرة /٥٦١٠/ عمال.

ولفت إلى أن قيمة البضائع والآليات المستوردة في هذه المناطق /١٣١٥/ مليار ليرة، وقيمة البضائع والآليات المصدّرة من المناطق الحرة /١٢١٤/ مليار ليرة. في حين بلغت قيمة الرسوم الجمركية المستوفاة نتيجة العمل بالمناطق الحرة خلال هذا الفترة /١٤٠,٨/ مليار ليرة سورية.

وأوضح زيتون في حديثه لـ«الوطن» أن ارتفاع هذه النسبة يأتي نتيجة تحسن الاستثمارات بالمناطق الحرة عموماً واسترجاع بعض المستثمرين لمنشآتهم وتشغيلها، الأمر الذي يسهم في تحسن حركة دخول وخروج البضائع الداخلة إلى المناطق الحرة، والأهم أن هذه الزيادة تأتي نتيجة تعافي بعض الاستثمارات النوعية المهمة في المناطق الحرة مثل الأسواق الحرة.

وأكد المدير العام أن كل ذلك ساهم في تصاعد المؤشرات الايجابية التي تشكل مراكز جذب للاستثمارات ونواة لتحريض تنمية بعض القطاعات الاقتصادية الوطنية، إضافة إلى قيام المؤسسة بالاعتماد على برامج متطورة بالعمل واستكمال تطوير برامج الأتمتة، بحيث يكون هناك ربط شبكي في كل فروع المؤسسة والإدارة العامة، والعمل على تطوير القوانين والبيئة التشريعية والتنظيمية للمناطق الحرة لتكون منافسة على صعيد المنطقة.

وأضاف زيتون: إن المؤسسة وضمن إستراتيجيتها مستمرة بإعادة تأهيل المناطق التي تضررت بفعل الإرهاب خلال سنوات الأزمة، ووضعها في الخدمة سعياً إلى توسيع دائرة النشاط التجاري والخدمي وصولاً إلى تحقيق جدوى اقتصادية على جميع مستويات الأنشطة، وخاصة التجاري والاستثماري منها.

موضحاً أن خطة المؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي من واردات المؤسسة التي هي في تحسن بشكل ملحوظ نتيجة تبسيط الإجراءات لتصب بمجملها في ميدان العمل التجاري للدخول في شراكات إستراتيجية من شأنها توسيع النشاط وتحسين واقع العمل في المناطق الحرة.

إجراءات جمركية لتسهيل دخول الوافدين من لبنان

بطاقة طوارئ تسمح بالإقامة لمدة شهر وتجدد كل خمسة عشر يوماً

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك لـ«الوطن» عن جملة من الإجراءات تم اتخاذها لتسهيل دخول الوافدين من لبنان ومن أهمها منحهم بطاقة دخول مؤقتة «طوارئ» تسمح لهم بالإقامة في سورية لمدة شهر على أن تجدد كل 15 يوماً.

وبين أن الإجراء جاء لعدم قدرة الكثير من الوافدين الحصول على دفتر دخول من الجمارك اللبنانية الذي كان على المواطن اللبناني امتلاكه للدخول بموجبه للأراضي السورية لمدة 120 يوماً يجدد كل 15 يوماً، بحيث يحصل بموجبه على إعفاء من تسديد رسوم الدخول خلال هذه المدة، لكن مع تطور الأحداث والعدوان في لبنان تعذر على الكثير من اللبنانيين الحصول على هذا الدفتر، ولحل المشكلة وتسهيل دخولهم يتم منحهم هذه البطاقة المؤقتة «بطاقة طوارئ».

كما أوضح أن حركة الشحن والسيارات السياحية ما زالت متوقفة في منفذ جديدة يابوس الحدودي مع لبنان بسبب العدوان والقصف الإسرائيلي للطريق الدولية عند منطقة المصنع، لكنه بيّن أن حركة الأفراد مستمرة ولا مشكلة فيها، ولاسيما في معبري العريضة والدبوسية في محافظتي حمص وطرطوس.

وتمديد تصريف مبلغ 100 دولار أميركي أو ما يعادله من العملات الأجنبية للمواطنين السوريين ومن في حكمهم عند دخولهم الأراضي السورية عبر المعابر الحدودية مع لبنان حصراً، أوضح أنه تم تمديد ذلك لمدة 10 أيام بحيث يستمر بوقف تنفيذ القرار رقم /46/ لعام 2020 وتعديلاته، الذي يفرض تصريف هذا المبلغ إلى الليرة السورية حصراً عند الدخول.

إن هذا القرار نافذ من تاريخ صدوره ويطبق في مختلف المعابر الجمركية الحدودية مع الأراضي اللبنانية.

وحول عمليات التهريب أكد المصدر أن كل النقاط الجمركية تنفذ مهامها وهناك تكثيف للعمل بما يضمن عدم دخول المهربات ووصولها للأسواق المحلية.

وكانت الضابطات الجمركية سجلت خلال الفترة الماضية العديد من القضايا الجمركية النوعية في هذا الخصوص وخاصة مع حالة التشدد في ضرب المهربات التي تضر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني وسلامة المواطن ومنها المهربات التي تشمل الأدوية والمواد الغذائية والتي تصل عبر العديد من المنافذ، وأن هناك العديد من الإجراءات التي يتم العمل بها لمنع التهريب والحد من حركة التهريب التي تنشط أحياناً جراء الاستغلال لبعض الظروف العامة التي يمر بها البلد ومنها العمل في النطاقات الجمركية وإعادة النظر فيها والتركيز على المعابر والمناطق الحدودية في التعامل مع المهربات.

الخطاب الحكومي للاقتصاد الرقمي يفتقد الطموح

مشكلتنا في أمية المجتمع والكثيرون ليست لديهم القدرة على استخدام بطاقات الصراف

الجامعات السورية تقليدية وتعاني من نقص الكفاءات

نورمان العباس

في الوقت الذي تتسابق فيه الدول نحو اعتماد التقنيات الحديثة لتحسين التعاملات التجارية والاقتصادية، يعوق غياب البنى التحتية اللازمة من كهرباء واتصالات جدوى الربط الإلكتروني في كثير من الأحيان محلياً، ويجد المواطن نفسه محاصراً في مواجهة صعوبات تعرقل وصوله إلى الخدمات الحديثة، والتي تعوق التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

الدكتور في كلية الاقتصاد جامعة دمشق تيسير المصري، رأى أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي أصبح ضرورة حتمية، معتبراً أن معظم الدول سبقتنا في هذا المجال، لأن الاقتصاد الرقمي بات جزءاً لا يتجزأ من عمل أي مؤسسة اقتصادية أو دولة تسعى إلى تطوير اقتصادها.

وتساءل عن مدى اهتمام الحكومة بتخصيص ميزانية كافية للبحث والتطوير والابتكار، ومدى قدرتها على جذب الاختراعات المحلية لمنع هجرتها إلى الخارج؟

وأكد المصري أن ضعف الإنفاق على البحث والتطوير يعكس ضعف الاقتصاد الرقمي في البلاد، مشيراً إلى أن التحول الرقمي يتطلب تطويراً شاملاً للبنية التحتية التكنولوجية، وهي خطوة لم تتخذ بعد بشكل فاعل، وأضاف إننا لا نزال نستورد التكنولوجيا من دون القدرة على استخدامها بشكل فعال.

كما انتقد المصري الخطاب الحكومي فيما يخص التحول الرقمي، معتبراً أنه يفتقر إلى الخطط والاستراتيجيات الطموحة اللازمة للانتقال نحو اقتصاد رقمي متكامل، وشدد على أهمية تحسين جودة الإنترنت، وزيادة الاستثمارات في مجالات البحث والتطوير والإبداع.

وأشار إلى انتشار الأمية الرقمية بين فئات كبيرة من المجتمع، حيث يعاني الكثيرون من عدم القدرة على استخدام بطاقات الصراف الآلي، مؤكداً أن التغلب على هذه العقبات يجب أن يسبق أي محاولة للتحول الرقمي.

وقال المصري: لا يمكن بناء اقتصاد رقمي من دون تحقيق تحول رقمي حقيقي على أرض الواقع، لافتاً إلى وجود ثغرات كبيرة في البنية التحتية، مثل ضعف شبكات الإنترنت والكهرباء، وأكد أن البلاد بحاجة إلى «ثورة رقمية» تشمل توفير بنى تحتية متطورة، وكفاءات بشرية مؤهلة، إلى جانب برمجيات خاصة، ما سيسمح بالانتقال إلى الاقتصاد الرقمي؛ ورأى أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي سيعزز من نشاط الاقتصاد الوطني ويفتح آفاقاً أوسع للتصدير والتنافسية للشركات السورية. لافتاً إلى أن العوامل السياسية كان لها دور كبير في تأخر وصول التكنولوجيا إلى البلاد، وشدد على ضرورة الاهتمام بالجانب القانوني لحماية حقوق المنتجات الرقمية وتوفير الأمان للاستثمارات المتعلقة بالاتصالات.

بدوره عبر الدكتور في كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية مأمون يونس عن أسفه بسبب تأخر جهود التحول الرقمي في الجامعات السورية، ورأى أنه ينبغي أن يعالج المسؤولون عن الجامعات والمؤسسات التعليمية العقبات التي يواجهونها، وأن يخططوا بشكل منهجي نحو تحقيق التحول الرقمي.

ورأى يونس أن التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي لا يزال بعيداً أو صعب المنال، وأشار إلى أهم العقبات الرئيسة التي تمنع الجامعات من تحقيق التحول الرقمي والتي كان في أولها النظم التقنية القديمة وغير المحدثة جيداً وغير المتكاملة لتحسين العمل وإغناء تجربة الطلاب، إضافة إلى النقص في المهارات اللازمة، وشدد على حاجتنا لجذب الكفاءات المهنية والاحتفاظ بها، وبين أن معظم أقسام الدعم التقني في المؤسسات التعليمية التقليدية تعاني نقصاً في عدد الموظفين وفي التمويل.

وأضاف: للتغلب على العقبات يجب على المسؤولين في الجامعات والمؤسسات التعليمية أولاً أن يقيّموا أنظمة التقانة، ثم عليهم الانتقال إلى تنفيذ التحول الرقمي تدريجياً وذلك من خلال توفير الاستقرار في المؤسسات التعليمية، وتحديث نظم التشغيل، إضافة إلى زيادة سرعة حزمة الاتصال، ومعالجة الثغرات الأمنية والمخاطر لتحقيق معايير الجودة.

وقال: إذا تغلبت المؤسسات التعليمية على هذه العقبات تستطيع أن تغني تجارب طلابها، وتصبح قادرة على إيجاد فرص تنموية جديدة وإفساح المجال للابتكار.

بينما رأى الدكتور في كلية الاقتصاد عبد الرحمن محمد أن الجامعات السورية تعمل بالشكل التقليدي المعتاد، ولا تملك البنى التحتية المناسبة للتحول الرقمي خصوصاً في ظل الحرب.

وبين أنه لا يمكن للخريجين اليوم التعامل مع التحول الرقمي، لعدم وجود مناهج علمية تتماشى مع هذا التحول. ورأى أنه لابد من إخضاعهم لدورات تدريبية تؤهلهم للتعامل مع الخدمات العامّة الرقميّة والشاملة والمتكاملة، وتحفيزهم للابتكار في مجال التّقنيّات الرّقميّة، إضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة لتحقيق قفزات نوعيّة.